التعاون الصناعي العربي بين التحديات وآفاق التفاعل مع المتغيرات المعاصرة

إعداد

دائرة البحوث الاقتصادية

اتحاد الغرف العربية

من قبل

الدكتور أحمد إبراهيم عبد العال حسن

دكتوراه الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

تشرين الثاني (نوفمبر) 2018

تقديم

تعتبر التنمية الصناعية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث تلعب الصناعة دوراً مهماً في الاقتصاديات المختلفة، ومن بينها الاقتصاد العربي كغيره من الاقتصاديات الأخرى باعتبار أن الصناعة هي قاطرة التنمية الاقتصادية، حيث إن القطاع الصناعي يضمن زيادة القيمة المضافة، ويساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات ويحسن الموازين الاقتصادية للدول ويساهم في تقدمها. لذلك يشهد العالم مزيداً من الانفتاح في قطاع الصناعة والتطور التكنولوجي، وأصبحت الدول النامية تدخل في معركة التنافس الحاد لميدان التصدير لتحقق معدلات عالية من النمو. لهذا فإن الصناعة التحويلية تشكل المصدر الأساسي للميزة التنافسية للارتقاء بالمنتج من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، فالصناعة هي التي ترفع من مستوى الشعوب بما تدره من مال وتوفره من رفاهية، وهي أهم وسيلة لامتصاص الأيدي العاملة والتي تؤدي إلى تقليل معدل البطالة.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على "**التعاون الصناعي العربي بين التحديات وآفاق التفاعل مع المتغيرات المعاصرة**"، وذلك من خلال عرض دور الصناعات التحويلية وتطوراتها المعاصرة وأهميتها للتنمية والتكامل الاقتصادي العربي، وأوضاع الصناعات التحويلية العربية والتحديات التي تواجهها، من حيث الصعوبات الهيكلية، التكنولوجية، ومناخ الحماية العالمي الجديد، ثم تناول محاور التحول المطلوبة في الصناعة العربية، وعرض لبعض التجارب الصناعية الدولية وكيفية الاستفادة منها، تمهيداً لاستنتاج السياسات والإجراءات المطلوبة لتعزيز التكامل الصناعي العربي.

ونأمل أن تشكل هذه المساهمة إضافة قيمة في مجال معالجة إشكالية هذه القضية البالغة الأهمية بالنسبة للدول العربية في ظل المتغيرات الراهنة.

المحتويات

تقديم..... 1
مقدمة..... 3
أولا – دور الصناعات التحويلية وأهميتها وتطوراتها المعاصرة..... 3
أ- بناء الاقتصاد الوطني..... 4
ب- توفير فرص العمل..... 5
ج- تحقيق التقدم والنمو..... 5
د- تحقيق التنمية والتكامل..... 5
هـ- تعزيز الاستقلال الاقتصادي..... 5
و- زيادة رأس المال..... 6
ثانيا – أوضاع الصناعات التحويلية العربية والتحديات التي تواجهها (الصعوبات الهيكلية، التكنولوجية، مناخ الحماية العالمي الجديد)..... 6
أ- الناتج الصناعي العربي..... 7
ب- القيمة الصناعية المضافة..... 8
ج- ريادة السعودية في الصناعات التحويلية..... 11
د- التحديات التي تواجه الصناعات التحويلية العربية..... 13
ثالثا – محاور التحول المطلوبة في الصناعة العربية..... 19
أ- التنمية الصناعية المستدامة..... 19
ب- تنمية وتعزيز تنافسية الصادرات العربية..... 21
ج- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال بالدول العربية..... 23
د- تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني بالدول العربية..... 24
رابعاً – بعض التجارب الصناعية الدولية وكيفية الاستفادة منها..... 26
أ- تجربة الصين..... 27
ب- تجربة ماليزيا..... 28
ج- تجربة البرازيل..... 29
د- تجربة سنغافورة..... 30
هـ- مدى استفادة الدول العربية من التجارب السابقة؟..... 32
خامساً – التكامل الصناعي العربي بين الواقع والمأمول..... 33
سادسا – الاستنتاجات والتوصيات..... 36
قائمة المراجع..... 38

مقدمة

تعد الصناعة ركيزة هامة من ركائز التنمية طويلة المدى في الاقتصاد وأحد أهم قطاعات تنويع مصادر الدخل القومي، والحد من الاعتماد على المصادر التقليدية، وأحد أهم مصادر سد احتياجات المجتمع في تطوره المتواصل. وتلعب الصناعة دوراً مهماً في الاقتصاد العربي كغيره من الاقتصادات الأخرى باعتبارها المصدر الرئيسي لتقدم الدول وقاطرة التنمية الاقتصادية. لهذا فإن دعم القطاع الصناعي العربي وتطويره يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأية سياسة تنموية في الدول العربية، نظراً لأهمية هذا القطاع في التأثير على الناتج المحلي للدول العربية.

وتتسم الصناعة العربية بضعف تشابكها مع بعض القطاعات الاقتصادية في نطاق الاقتصاد الوطني لكل الدول العربية، وذلك لأن السياسات الاقتصادية والقطاعية العربية، التي يتم تنفيذها في الدول العربية طيلة العقود الأربعة الماضية لم تصل بعد إلى إقامة علاقات تبادلية قوية بين الصناعات العربية القائمة. لذلك على الدول العربية تغيير سياسات وأنماط الإنتاج الصناعي العربي وتطويرها بما يتماشى مع المتغيرات الدولية وظاهرة العولمة، والعمل على إدماج أهداف التنمية الصناعية المستدامة ضمن البرامج والخطط والاستراتيجيات الصناعية في الدول العربية.

وهناك العديد من المحاولات التي بذلت من الدول العربية لتحقيق التنمية الصناعية، لكنها لم تصل إلى المستوى المطلوب. لذلك فإن الاهتمام بالصناعة العربية وتنميتها من أجل التفاعل مع التحديات المعاصرة أصبح ضرورة حتمية في الوقت الراهن في ظل المتغيرات الراهنة التي تمر بها منطقتنا العربية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تفعيل الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص العربي من خلال توجيه استثماراتها داخل الدول العربية في مجال الصناعة.

أولا – دور الصناعات التحويلية وأهميتها وتطوراتها المعاصرة

تعرف الصناعات التحويلية بأنها الصناعات التي يعتمد نشاطها الإنتاجي على عملية التصنيع في تحويل الخامات والمنتجات الأولية إلى منتجات نصف مصنعة، وتحويل المنتجات نصف المصنعة إلى منتجات تامة الصنع. وتهدف الصناعة التحويلية إلى زيادة القيمة المضافة للمواد الأولية والخامات المستخرجة وتحويلها إلى مواد وسيطة وسلع نهائية.

لقد أثرت الصناعات التحويلية بشكلٍ كبير في تاريخ علم الاقتصاد، كما تأثرت الصناعات التحويلية بعدة تطورات أساسية. ومن أهم هذه التطورات الابتكارات التي ساعدت على تحسن الكفاءة الإنتاجية وزيادتها، مما أدى إلى تقليل التكاليف المترتبة من الحصول على منتجات الصناعات المتنوعة. وقد ساهم تطور الصناعات التحويلية في التأثير إيجابياً على القطاعات الاقتصادية المختلفة التابعة لدول العالم، وتحديداً الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك اليابان، حيث أدت إلى دعم تطور كفاءة الأيدي العاملة، وتحسين المهارات المهنية والوصول إلى مستويات معيشية أفضل، كما تميزت المجتمعات الصناعية بقدرتها على مواكبة كافة التطورات الصناعية المختلفة، ونتج عن ذلك ظهور تحسينات في النظام التربوي والتعليمي، فيما تنوعت مجالات المعرفة البشرية في العلوم المختلفة ومنها الهندسة، والمحاسبة، والاقتصاد، مما ساهم في توفير الأيدي العاملة المؤهلة والماهرة التي تتناسب مع متطلبات نشاطات الصناعات التحويلية[1].

وتكمن أهمية الصناعات التحويلية من حيث التأثير في ميزان المدفوعات من خلال قيام القطاع الصناعي بإنتاج سلع مختلفة لسد الاحتياجات بدلا من استيرادها، وبالتالي يتزايد الطلب الدولي على تلك المنتجات المصنعة محلياً. ونجد أن التوجه نحو التصنيع يساعد على استخدام المواد الأولية التي كانت تصدر إلى الخارج، والنتيجة تكون زيادة الدخل بمقدار التصنيع.

والدول العربية لديها الكثير من المواد الأولية والمواد الخام التي تساعد على ذلك، ومن المهم استثمارها لأن الصناعة التحويلية تحقق زيادة مستمرة في الدخل القومي. ونتناول أهمية الصناعات التحويلية وانعكاساتها على التنمية وتحقيق التكامل في العالم العربي فيما يلي[2]:

أ- بناء الاقتصاد الوطني

تعتبر الصناعات التحويلية من أهم العمليات التي تشكل عصباً اقتصادياً للكثير من دول العالم، فدائماً ما يرتبط الاقتصاد بنسبة الإنتاج المحلي الإجمالي، وهو ما يعتمد على حجم الصادرات كثيراً، وعندما تمتلك الدولة صناعات تحويلية أكثر تطوراً يكون اقتصادها أقوى وبالتالي قدرتها التصديرية تكون كبيرة مما ينعكس على اقتصادها الوطني.

ب- توفير فرص العمل

تساعد الصناعات التحويلية على توفير الكثير من فرص العمل لأبناء الدول، وخاصة الدول التي تعاني من مشكلة البطالة مثل غالبية الدول العربية، إذ إنها على الرغم من اعتمادها على الآلات إلا أنها في حاجة دائمة إلى القوة البشرية بهدف إنهاء الأعمال اليدوية وإدارة الآلات.

ج- تحقيق التقدم والنمو

تؤدي الصناعات التحويلية إلى تحقيق التقدم والنمو خاصة في المناطق الصغيرة، فدائماً ما نسمع أن أهل الريف ينتقلون إلى المدن بهدف الوصول إلى مستوى معيشي أفضل ومتقدم أكثر. ومن هنا يعود تقدم المدن بشكل رئيسي إلى اعتمادها على الصناعة التي ينتج منها التجارة بعد ذلك، فالصناعات التحويلية متى تطورت فإنها تساعد على تحقيق التقدم والرقي للدول.

د- تحقيق التنمية والتكامل

تسهم الصناعات التحويلية في تحقيق التنمية الاقتصادية لمعظم دول العالم، إذ أصبح باستطاعتنا الآن صناعة المنتجات بأسعار أقل من السابق، وهو ما يحقق قدراً كبيراً من التنمية القائمة على توفير السلع لأكبر قدرٍ ممكن من السكان. حيث نجد أن وجود قطاع صناعي يتولى إنتاج القسم الأعظم من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، سيساعد على بناء الأساس المادي للاقتصاد القومي من خلال تنمية باقي فروع وأنشطة الاقتصاد القومي.

هـ- تعزيز الاستقلال الاقتصادي

نجد أن الدول التي لا تمتلك صناعات تحويلية لا تمتلك استقلالها الاقتصادي بعد، وهذا واقع كافة الدول النامية ومنها الدول العربية، إذ تسهم الصناعات التحويلية بشكلٍ كبير في الحد من اللجوء إلى الاستيراد من الدول الأخرى، وخصوصاً السلع الاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها، مثل السلع الغذائية. إن وجود قطاع صناعات تحويلية ناضج ومتكامل سيعمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتقليص معدلات استيراد السلع المصنعة بكافة أنواعها، وسيمهد ذلك لتقليص معدلات التبعية التجارية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة.

و- زيادة رأس المال

للصناعات التحويلية قدرات سحرية في زيادة رأس المال وتوليد المزيد منه طوال الوقت، فهي تنمو بسرعة وبقوة، فالإنتاجية المرتفعة لهذا القطاع وقابليته على خلق التشابك الإنتاجي سيؤدي إلى رفع مستوى الفائض الاقتصادي المتحقق في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، ولا تقتصر العملية على توفير الأموال اللازمة للاستثمار، وإنما تتعدى ذلك إلى تهيئة وسائل الإنتاج والتجهيزات الصناعية الأخرى التي تستخدم في عملية الاستثمار، الآمر الذي سيخفض من حجم الصعوبات التي تواجه عملية الاستثمار، وتقليص معدلات الاستيراد للسلع الاستثمارية.

ونجد أن نمو الصناعات التحويلية وتطويرها يعتمد على توفير مجموعة من المتطلبات مما يحفزها على النمو والتطور بأفضل الأشكال، ومن أهم الأمثلة عليها المواد الأولية الخام والطاقة، حيث تتمثل القاعدة الأساسية لتنفيذ عمل الصناعات التحويلية في استخدام المواد الأولية وتحويلها إلى شكل آخر، لذلك يعتمد تحقيق النمو لهذه الصناعات على الاستفادة من جميع أشكال الموارد المتاحة بأفضل الوسائل، مع الحرص على توفير العاملين الأكفاء، لأن للمكونات البشرية والتعليم الجيد أهمية كبيرة في تطبيق عمليات التصنيع.

ثانيا – أوضاع الصناعات التحويلية العربية والتحديات التي تواجهها (الصعوبات الهيكلية، التكنولوجية، مناخ الحماية العالمي الجديد)

نجد أن مقارنة الصناعات التحويلية العربية مع باقي دول العالم المتقدمة تظهر أنها متواضعة وبطيئة التطور نوعاً ما، رغم التقدم العلمي والتكنولوجي وتسارع تداعيات مناخ الانفتاح والعولمة والتطور السريع الذي يشهده العالم في جميع المجالات لاسيما في القطاع الصناعي. لهذا يستدعي الأمر تطوير القدرات التنافسية للصناعات التحويلية العربية ومواكبة التطورات في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ضرورة نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة في الصناعات العربية.

تعاني الصناعة في الدول العربية حالة من الارتباط بالأسواق الدولية، والخضوع لشروطها السياسية والاقتصادية وأيضا لتقلباتها، وذلك نتيجة الاعتماد في توفير مستلزمات الإنتاج على الخارج، ونتيجة التحكم الزمني من الموردة في عمليات إمداد تلك المستلزمات للقطاعات الإنتاجية[3].

أ- الناتج الصناعي العربي[4]

تطور الناتج المحلي الصناعي العربي خلال الفترة (1998- 2005) من حوالي 164 مليار دولار عام 1998 إلى حوالي 518 مليار دولار عام 2005، أي أن متوسط الزيادة السنوية كان خلال هذه الفترة في حدود 17.8%. أما في خلال عام 2012 فقد بلغ الناتج المحلي الصناعي حوالي 1331 مليار دولار، ثم تراجع بعد ذلك إلى حوالي 701 مليار دولار في عام 2016، بسبب انخفاض مستويات أسعار النفط العالمية. ونجد أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من حوالي 49% عام 2005 لتصل إلى 50% لتتراجع بعدها إلى 30% في العام 2016.

وقد قامت الدول العربية بالعديد من الجهود لإقامة المصانع والوحدات الإنتاجية ودعم ورعاية الصناعات التحويلية الأساسية والتي تعتمد على الموارد الطبيعية المحلية، كما قامت في السنوات الأخيرة بجهود جادة في دعم إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا إنها لم تطور مساهمتها في الناتج المحلي الصناعي الإجمالي بشكل يذكر. فقد بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الصناعي 9.4% خلال عام2011 وارتفعت إلى 11.1% عام 2016، وهي نسب ضئيلة بالمقارنة مع مختلف مناطق العالم. وتهيمن الصناعات الاستخراجية على القطاع الصناعي العربي ولكنها تأثرت بالتقلبات الحادة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، فقد بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الصناعي عام 2011 حوالي 40%، لكنها تراجعت إلى 19% عام 2016. ورغم ذلك، حافظت هذه الصناعات على موقع متقدم قطاعياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بوجه عام خاصة في الدول النفطية، والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

جدول رقم (1)

قيمة الناتج الصناعي العربي بالأسعار الجارية (مليار دولار)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)*	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)*	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)*
2011	956.7	34.3	40.1	224.6	11.6	9.4	1181.3	29.3	49.5

50.2	12.7	1331.0	9.4	10.7	248.5	40.8	13.1	1082	2012
47.1	−4.0	1277.9	9.3	2.0	253.5	37.7	−5.4	1024	2013
44.1	−5.4	1209.0	9.7	5.1	266.4	34.4	−8.0	943	2014
32.9	33.6	802.5	11.0	0.6	268.1	21.9	−43.3	534	2015
29.9	−12.6	701.0	11.1	−3.2	259.5	18.8	17.4	441	2016

المصدر: د. أمير الرفاعي، واقع وآفاق الصناعة العربية في ظل المتغيرات الدولية، المؤتمر الصناعي العربي الدولي (القاهرة، 6-8 مايو 2018).

وقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في الكثير من الدول العربية في العام 2016، وذلك نتيجة تأثر الاقتصاد العربي بعوامل انخفاض أسعار النفط، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والاضطرابات والحروب والأعمال الإرهابية التي تأثرت بها المنطقة العربية، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة في الدول العربية حوالي 701 مليار دولار مقابل حوالي 802.5 مليار دولار في عام 2015، ليتراجع الناتج المحلي لقطاع الصناعة العربية بمعدل بلغ حوالي 12.6%، وعلى الرغم من تراجع الناتج الصناعي العربي عن المستويات العالية التي بلغها في الأعوام 2014 و2015، فإن إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي لا يزال كبيراً حيث شكل في العام 2016 ما نسبته 29.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد توزعت مساهمة قطاعي الصناعة الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 بنسب بلغت حوالي 18.8% للصناعات الاستخراجية 11.1% للصناعات التحويلية.

ب- القيمة الصناعية المضافة

تركز العديد من الدول العربية على الصناعات الاستخراجية حتى أصبحت تمثل نحو80% من إجمالي القيمة الصناعية المضافة في تلك الدول، وذلك مقابل 20% للصناعات التحويلية على الرغم من تأثر الصناعات الاستخراجية كثيراً بالأزمة الاقتصادية العالمية والتقلبات في أسعار النفط. وبصورة عامة نجد أن الصناعة العربية تتصف بضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها. ونجد أن الصناعات التحويلية غير البتروكيماوية لا تزال ترتكز على أنشطة صناعية خفيفة تضم صناعات الغذاء والمنسوجات والملابس، وبدرجة أقل الآلات ومعدات النقل وغيرها من الصناعات المتفرقة. ويتم مزاولة هذه النشاطات في أغلب الدول العربية في منشآت صناعية صغيرة. ويبين هيكل الواردات العربية ضيق القاعدة الإنتاجية العربية التي لم تستطع مقابلة احتياجاتها من السلع المصنعة التي تهيمن على فواتير الاستيراد للبلاد العربية[5]. والشكل التالي

يوضح لنا تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية والاستخراجية في الدول العربية في الفترة من 2005 حتى عام 2013، كما يلي:

شكل رقم (1)

تطور القيمة المضافة لكل من الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الدول العربية، 2005- 2013

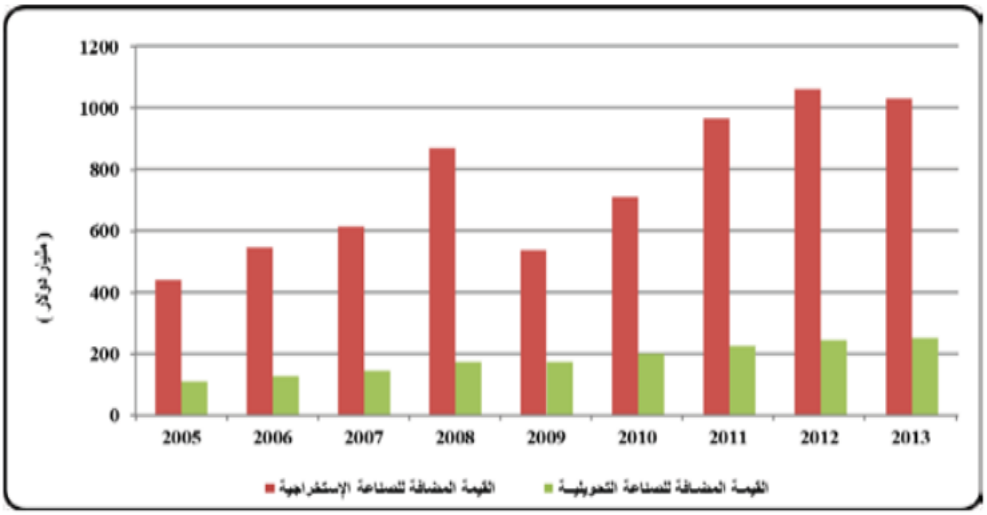

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي 2014 http://www.amf.org.ae/ar/content-2014

وبعد عام 2013 تأثر ناتج الصناعات الاستخراجية تأثراً كبيراً بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية حوالي 542.5 مليار دولار عام 2015، مقابل 942.6 مليار دولار خلال عام 2014، بتراجع بلغ حوالي 8. 41%. وبرغم هذا الانخفاض لا تزال الصناعات الاستخراجية المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول العربية، خاصة النفطية منها، إذ بلغت أعلى مساهمة في الكويت بنسبة 43.3%، تليها العراق بنسبة 38.3%، ثم قطر بنسبة 36.3%[6]. والشكل التالي يوضح لنا تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية والاستخراجية في الدول العربية في الفترة من 2005 حتى عام 2015 كما يلي:

شكل رقم (2)

تطور القيمة المضافة لكل من الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الدول العربية، 2005- 2015

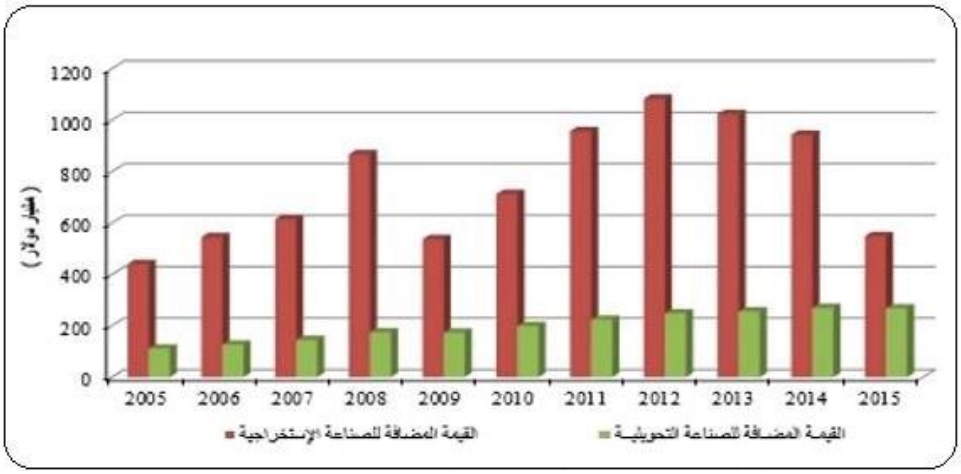

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي- الموحد 2016 http://www.amf.org.ae/ar/content2016

وتشكل الصناعات التحويلية جزءاً أساسياً من النشاط المجتمعي والحياة الإنسانية، وفي الكثير من المجتمعات هي مقياس تقدمها. وفي البلدان العربية لا تزال هذه الصناعات لم تصل إلى المستوى المأمول ولا تلبي معظم الاحتياجات من السلع والمنتجات الصناعية. وهذا ما قد أظهرته مؤشرات الأداء الصناعي العربي لعام 2016، حيث نجد أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية بلغت حوالي 259.5 مليار دولار مقارنة بحوالي 268.1 مليار دولار في العام 2015، بنسبة تراجع بلغت حوالي 3.2%.

شكل رقم (3)

مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

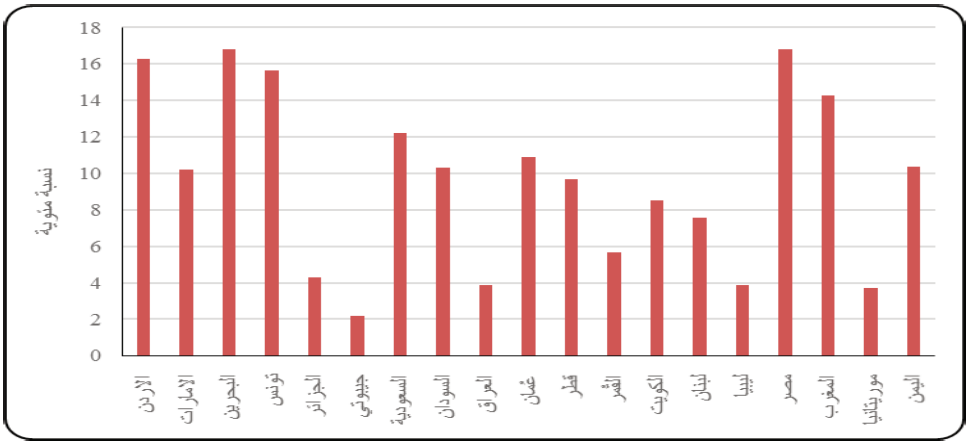

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي- الموحد 2017 http://www.amf.org.ae/ar/content 201

ج- ريادة السعودية في الصناعات التحويلية

استناداً إلى البيانات المتوفرة حول تجارة بعض منتجات الصناعات التحويلية للدول العربية في عام 2016، فقد بلغت صادرات الصناعات التحويلية لعشرين دولة عربية في العام 2016 حوالي 259.48 مليار دولار، تأتي السعودية في المرتبة الأولى بنحو 83.189 مليار دولار، تليها مصر في المرتبة الثانية بنحو 45.17 مليار دولار، ثم الامارات العربية 37.74 مليار دولار، فالمغرب 16.43 مليار دولار، ثم قطر 13.79 مليار دولار، تليها السودان 12.09 مليار دولار، والجزائر 8.88 مليار دولار، والكويت 8.06 مليار دولار، وتونس بنحو 6.30 مليار دولار، والأردن 6.20 مليار دولار. ويلاحظ من توزيع القيمة المضافة للصناعات التحويلية عبر الدول المذكورة، أن نسبة مساهمة مجموع الدول العربية تراجعت قليلاً خلال السنوات الماضية، حيث انخفضت وتراجعت من 268.107 مليار دولار في عام 2015 إلى 259.484 مليار دولار في عام 2016، أي بنسبة انخفاض تقدر بنحو 8.62 مليار دولار تقريباًن ومن 266.39 مليار دولار في عام 2014 إلى 259.48 مليار دولار في عام 2016، أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 6.90 مليار دولار تقريباً.

وتستحوذ السعودية على نحو 32% من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية، مقارنة مع غيرها من الدول العربية[7]. وتعمل السعودية منذ فترة طويلة على تنويع مصادر دخلها الوطني من خلال مصادر عدة، وتسعى إلى تطوير القطاع الصناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتطوير الصادرات التجارية. وقد شهد الإنتاج الصناعي في المملكة نمواً كبيراً خلال الفترة الماضية، بحيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للصناعات التحويلية من مستوى 32 مليار ريال في عام 1974 إلى حوالي 3140 مليار ريال بنهاية عام 2016م. كما أن معدلات نمو القطاع الصناعي استمرت في التصاعد طوال هذه الفترة، وقد بلغ متوسط النمو السنوي لإجمالي الناتج الحقيقي للصناعات التحويلية خلال هذه الفترة حوالي 5.6%، وهو من أعلى معدلات النمو بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وأكثرها استدامة. ونتيجة للتطور الكبير الذي شهده الإنتاج في الصناعات التحويلية خلال هذه الفترة، ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة من 3% في عام 1974 إلى 12% بنهاية عام 2016. وبصورة موازية ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 15% في عام 1974 إلى 22% في عام 2016. وتشير هذه النسب إلى نجاح خطط التنمية التي انتهجتها المملكة لدفع النهضة الصناعية، وإلى الدور الريادي الذي لعبه صندوق التنمية

الصناعية السعودي، والتعاون المثمر الذي لقيته هذه الخطط من قبل القطاع الخاص بالمملكة[1].
ويوضح الشكل التالي الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة كما يلي:

شكل رقم (4)

الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية (بالأسعار الثابتة)، 1974-2016

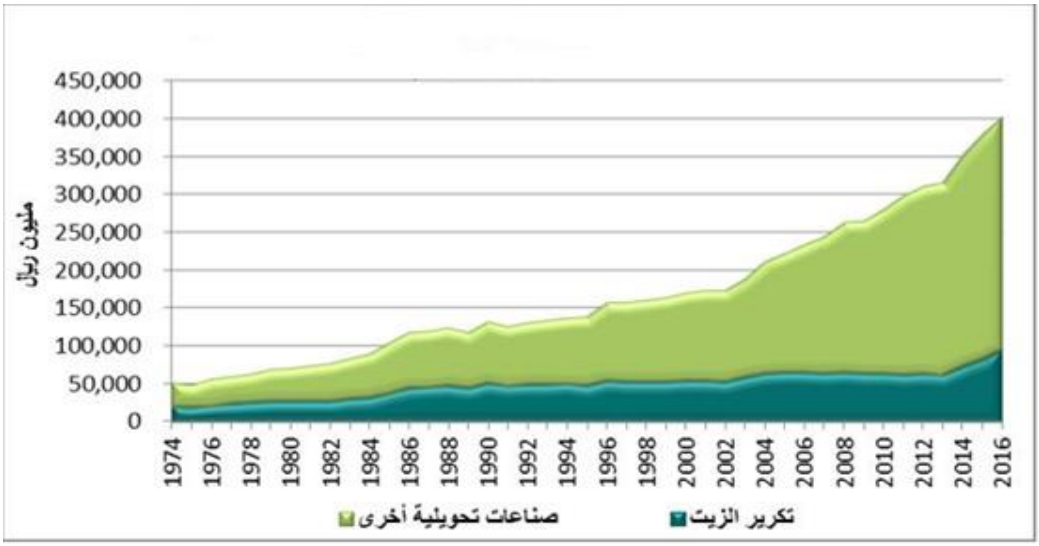

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

http://www.sidf.gov.sa/ar/IndustryinSaudiArabia/Pages/TrendsandIndicatros.asp

وطبقا لمؤشرات الإنتاجية الصناعية يتضح لنا متوسط القيمة المضافة لكل عامل في الأنشطة الصناعية الرئيسية للعام 2016، حيث يلاحظ أن نشاط المنتجات الكيماوية والبلاستيكية يأتي في المرتبة الأولى من حيث متوسط القيمة المضافة لكل عامل بقيمة 751 ألف ريال، يليه نشاط منتجات الورق والطباعة بقيمة 377 ألف ريال، فنشاط الآلات والمعدات بحوالي 309 ألف ريال، ونشاط المنتجات الغذائية بقيمة 276 ألف ريال، ثم نشاط منتجات المعادن القاعدية بمتوسط للقيمة المضافة لكل عامل بقيمة 275 ألف ريال. وفي المقابل يبلغ متوسط القيمة المضافة لكل عامل في قطاع الصناعات غير النفطية حوالي 269 ألف ريال. والشكل التالي يوضح لنا ذلك كما يلي:

[1] http://www.sidf.gov.sa/ar/IndustryinSaudiArabia/Pages/TrendsandIndicatros.aspx

شكل رقم (5)

القيمة المضافة لكل عامل بآلاف الريالات حسب النشاط الصناعي لعام 2016

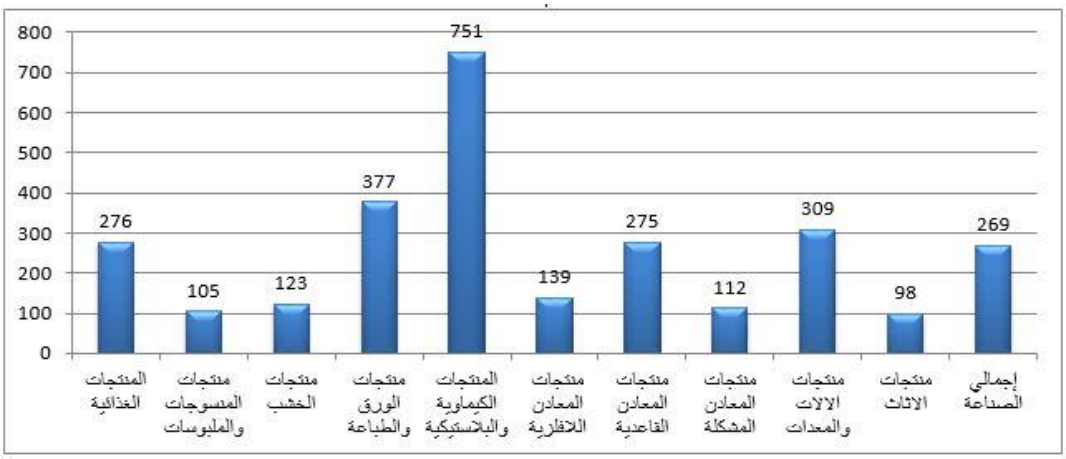

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

http://www.sidf.gov.sa/ar/IndustryinSaudiArabia/Pages/TrendsandIndicatros.asp

د- التحديات التي تواجه الصناعات التحويلية العربية [8]

تعاني الدول العربية من عدم الاهتمام بتطوير قطاع الصناعة من أجل الانتقال باقتصاديات هذه الدول من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة التصنيع من أجل التصدير وتحسين مستوى معيشة شعوبها والحد من مشاكل البطالة وخفض معدلاتها، على الرغم من أن الاهتمام بالتنمية الصناعية كفيل بتحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه البلدان وتحريرها من التبعية للاقتصاديات الغربية المنتجة. فالسياسة الصناعية العربية قد حظيت باهتمام كبير في الخطاب الاقتصادي العربي إلا أن التنمية الصناعية الحقيقية احتلت أحياناً كثيرة مكانة ثانوية على أرض الواقع.

يختلف أداء الدول العربية اختلافا كبيراً مع أداء اقتصاديات الدول الناشئة الأخرى، والتي شهدت نمواً سريعاً خلال العقدين الماضيين خاصة للاستثمار الخاص والإنتاج الصناعي بالإضافة إلى تنوع الصادرات المصنعة ذات المحتوى التكنولوجي الكثيف، لذلك يكشف تحدى التوظيف الذي تواجهه البلدان العربية في ظل التحول الديموغرافي الذي تشهده، عن نقاط الضعف التي تعتري النموذج الاقتصادي القائم على نسيج اقتصادي غير متنوع يتركز أساساً في استخراج وتصدير المواد الأولية، والنشاطات الزراعية التقليدية، وبعض الصناعات البسيطة ذات القيمة المحدودة والتي تعتمد على اليد العاملة غير المؤهلة.

وتواجه الصناعات التحويلية في الدول العربية مجموعه من التحديات، تتفاوت حدتها من دولة لأخرى من الدول العربية. هذا إلى جانب الأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة وانعكاساتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وأيضا المحلية. ونذكر من هذه التحديات والمعوقات ما يلي:

- الصعوبات الهيكلية[9]

توجد العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه الاقتصاد والصناعة العربية فيما يتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد العربي. لهذا يجب على الدول العربية بناء هياكل اقتصادية قادرة على تحقيق التحول الهيكلي والتنويع الذي يؤدي إلى استدامة النمو، حيث يمثل وجود قطاع إنتاجي متطور أحد أركان جودة البنية الهيكلية للاقتصاد العربي، وأحد أهم قاطرات النمو، ويعد دعامة للترابط والتشابك بين الأنشطة الاقتصادية على مستوى الدول العربية، وهنا يمكن تقييم قدرات هذا القطاع الحيوي من خلال نتائج مؤشر تنافسية الأداء الصناعي (GIP) الذي يقوم بتقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية. هذا استنادا إلى تقييم أربعة جوانب رئيسية تتمثل في نصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، ثم من الصادرات المصنعة، وكذلك الكثافة الصناعية، وأخيراً مستوى جودة الصادرات. هذا المؤشر يصلح لتقييم الأداء الصناعي بالإضافة إلى أداء الصادرات في الدولة، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دل ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة.

وتظهر النتائج انخفاض قيمة هذا المؤشر في الدول العربية بشكل عام مقارنة بالدول المتقدمة والصاعدة، وقد بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر في الدول العربية (0.10) في السعودية، تليها الإمارات وقطر بقيمة (0.07) مقارنة بدول أخرى مثل ألمانيا (0.54) وايرلندا (0.27)، مما يشير إلى انخفاض تنافسية الدول العربية الصناعية وضعف القدرات الإنتاجية في هذه الدول مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. بل يشير هذا المؤشر إلى أن قدرات الصناعة العربية تمثل أقل من ثلث قدرات دول المقارنة المذكورة أنفاً. والشكل التالي يوضح ذلك كما يأتي:

شكل رقم (6)

مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية ودول المقارنة – 2015

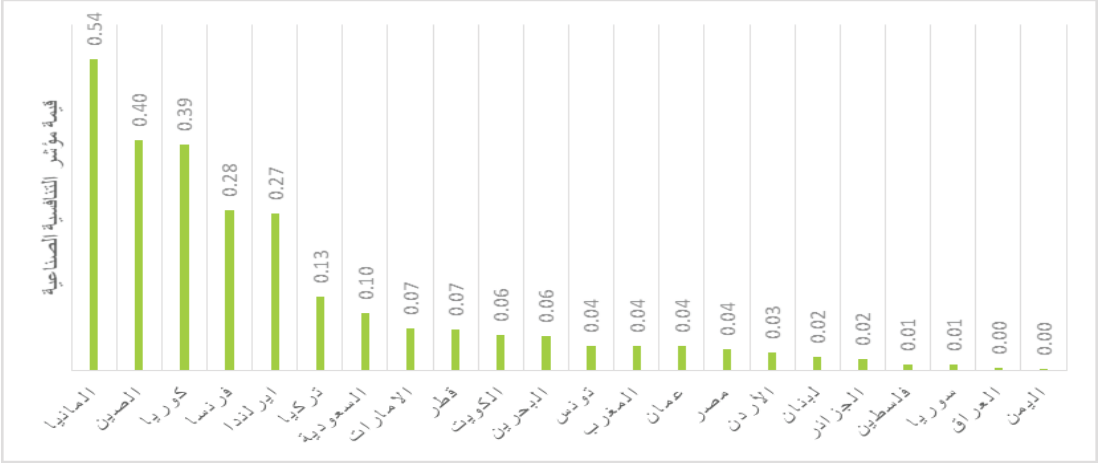

المصدر: تقرير التنمية العربية – التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الثالث، 2018.

يتبين لنا من تقييم البنية الهيكلية وطبيعة القدرات الإنتاجية في الدول العربية أنها فعلياً تواجه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي تتفاوت في حدتها ونوعيتها فيما بينها، وأن الاقتصاديات العربية في المحصلة لم تتمكن من إنجاز التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي الذي يجعلها مقاومة للصدمات الاقتصادية الداخلية والعالمية ويجعل نموها الاقتصادي مستداماً.

إضافة إلى التحديات السابقة التي تواجه تطور ونمو الصناعات التحويلية بالدول العربية، هناك كثير من المعوقات الأخرى نذكر منها[10]:

- ضعف التمويل اللازم للمشروعات الصناعية، وعدم مطابقة المنتجات والسلع العربية للمواصفات العالمية.
- عدم مواءمة المنتجات الصناعية ومخرجات التصنيع العربية لاحتياجات الأسواق.
- عدم نقل التقنيات الحديثة للقطاع الصناعي وبطء تحديث المكون التكنولوجي للصناعة العربية.
- وجود تشابه كبير في الهياكل الإنتاجية العربية وضعف تشابكها فيما بين المصانع والشركات.
- ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل رغم انخفاض أسعار النفط.

- وقف التصدير إلى بعض الأسواق العربية التقليدية بسبب الاضطرابات السياسية والحروب التي تشهدها بعض الدول مثل سوريا وليبيا.
- ضعف الاهتمام بالتعليم، خاصة المهني والصناعي المتخصص، وندرة الكفاءات الصناعية.
- ضعف البيئة الاقتصادية العربية المؤاتية للاستثمار.

- التحديات التكنولوجية[11]

تواجه الصناعات التحويلية العربية كثيراً من التحديات أهمها التحديات الخارجية التي تتمثل في التحولات السريعة في التكنولوجيا الصناعية، وفي أشكال العولمة الاقتصادية الجديدة والتي تطورت بشكل سريع. هذه التحديات تلقي على عاتق الدول العربية حملا ثقيلا يتطلب منها بذل الكثير من المال والجهد والعمل من أجل إحداث تغيير نوعي باتجاه التحول من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الحديثة، إلى جانب تعزيز الكفاءة في مواكبة القدرات التنافسية للتكتلات الاقتصادية، وذلك من خلال التعاون والتكامل في الصناعات العربية، إضافة إلى كفاءة التعامل مع التزامات الانفتاح واتفاقيات منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية. لأنه لا يمكن اختراق الحواجز التي تنطوي عليها هذه التحديات إلا بالعمل على بناء تكتل عربي قوي في مواجهة الخصم المتصاعد من التيارات العالمية والتحديات الإقليمية الحالية والمستقبلية. وذلك بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم بالدول العربية، حيث أن التطور السريع في مجالات التكنولوجيا الحديثة والاتصالات والصناعة هي أحد منتجات البحوث العلمية والتطوير التكنولوجي.

وتحتل التقنية الحديثة دوراً حاسماً في زيادة الإنتاجية، مما ينعكس بصورة مباشرة على المقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية. ومن هنا فإن بناء قاعدة تقنية صلبة يعد أحد ركائز المستقبل الصناعي الواعد، في الدول العربية وأن كان يعد في نفس الوقت أحد التحديات التي تواجه الصناعة العربية. وفي هذا الخصوص فإن الدول العربية وبالرغم من الإنجازات التي تمت في مجال نقل التقنية الحديثة، إلا أنها بحاجة إلى مضاعفة المقدرات التقنية لصناعتها الوطنية. لكن الأهم من ذلك كله يتمثل في المحاولة الجادة لتطوير التقنية التي تم توطينها، وذلك من خلال الأبحاث العلمية سواء داخل المؤسسات الصناعية أو بالتعاون مع الجامعات والمراكز العلمية المتخصصة، وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية عالية التقنية[12].

- اتجاهات الحماية التجارية الجديدة في التجارة العالمية

تعد مشاركة التجارة الخارجية العربية في التجارة العالمية ضئيلة نسبيا، عدا النفط، وبالتالي لا تعكس الدور الحيوي الذي تلعبه التجارة الخارجية في الحياة الاقتصادية للدول العربية. وتواجه الاقتصاديات العربية حالياً وفى المستقبل القريب تحديات جديدة بسبب تسارع وتيرة اتجاهات الحماية التجارية في إحدى أكبر الاقتصادات العالمية والحروب التجارية التي ستتولد عنها. ويتوجب على الدول العربية أن تسرع العمل على إيجاد السياسات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها. فالدول العربية قادرة على التكيف مع النظام التجاري العالمي الجديد وتحسين قدرة صادراتها على التنافس في الأسواق العالمية التي تتزايد المنافسة الحادة فيها، وذلك من خلال بذل الجهود لتنمية القطاع الصناعي العربي وزيادة التعاون في ما بينها في المجال الصناعي، الذي يعتبر ذات أهمية تصديرية عالية بالنسبة للدول العربية.

كما تحتاج الدول العربية إلى بذل المزيد من الجهد تجاه مشروعية حماية أسواقنا من الإغراق ومكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية الموجهة ضدنا، لما ينطوي على ذلك من آثار سلبية مدمرة على اقتصادنا، وما يشكله ذلك من تهديد حقيقي لصناعاتنا الوطنية، حين تعجز عن منافسة واردات مُغرقة، إما سعراً أو كماً أو نوعاً، أو كلها مجتمعة معا. إن حماية الأسواق والصناعات الوطنية، تعتبر إحدى معايير القياس الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي، لأنه من الأهمية بمكان للمستثمر الأجنبي الاطمئنان إلى أن الأسواق التي يستثمر فيها هي أسواق مستقرة.

فعلى الدول العربية توفير الوسائل الفاعلة لنمو قطاع الصناعة العربية وحمايتها من الممارسات الضارة في التجارة الدولية كي تؤدي دورها المنتظر في تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية. لذلك لابد من تضافر جهود أصحاب القرار في البلدان العربية والتعاون في تطوير قطاع الصناعة العربية وتنميتها بأحدث التقنيات الحديثة ودعمها والوصول بها إلى بر الأمان، مع العمل على تذليل كل العقبات أمامها من أجل توفير بيئة صناعية قادرة على التطور والمساهمة في دفع عجلة التنمية في العالم العربي، ومواجهة التحدي العالمي الجديد المتمثل بالاتجاه المعاكس للعولمة نحو الحماية التجارية.

- حماية المناخ في الإطار العالمي الجديد

يشهد العالم تطوراً وتغيراً في الأسواق العالمية ومجالات التقنية الحديثة بإيقاع سريع، مما يشكل تحدياً كبيراً لقطاعات الأعمال في العالم، وللقطاعات الصناعية على وجه الخصوص. وتحتم مواجهة مثل هذا التحدي استحداث آليات تتسم بالمرونة في الإدارة والتصميم والإنتاج والتسويق وغيرها من مجالات العمل الصناعي في الدول العربية. وهذه الدول معظمها تحمل عضوية منظمة التجارة العالمية، وبالتالي هنالك حاجة للتكيف مع قواعد المنظمة والتي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء.

ويبقى الهدف العام متمثلاً في اتباع استراتيجيات تعمل على الاستفادة القصوى من إيجابيات الانضمام لهذه المنظمة مع العمل على احتواء وتقليل الآثار السلبية، وقد يكون من الضروري أيضاً لهذه الاستراتيجيات أن تأخذ في الحسبان ما يستجد من تحديات مستقبلية في إطار قواعد المنظمة ودخول موضوعات جديدة مثل البيئة والعمالة وغيرها. ومن المؤكد أن الاهتمام الحالي بالبيئة سوف يحظى بزخم متزايد في المستقبل، وعليه فإن الحفاظ على سلامة البيئة الصناعية وما يستلزم ذلك من جهود وتقنيات لاحتواء الآثار السلبية للصناعة، يعد أحد تحديات المستقبل للقطاعات والوحدات الصناعية في الدول العربية.

والمعني بمناخ الحماية العالمي الجديد هو النظام الدولي من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية المختلفة، وكذلك الدول الأعضاء بتلك المنظمات خاصة أعمدة العولمة الاقتصادية وأركانها، والتي تتمثل في صندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي (للإنشاء والتعمير) WORLD BANK، ومنظمة التجارة الدولية ITO، الجات GATT، ومنظمة التجارة العالمية WTO. لذلك نجد أنه من المنطقي أن توجد علاقة وثيقة بين المناخ والتنمية الاقتصادية، إذ يؤثر العامل الاقتصادي في مستوى الحماية القانونية المقرر للمناخ، خاصة في قطاع الصناعة. وبالتالي، فإن الاستخدام السيئ للموارد الطبيعية، والتوسع في مجال الصناعة يؤدي إلى زيادة انبعاث الغازات السامة، التي تؤدي إلى الإضرار بالبيئة، وينعكس ذلك على صحة الإنسان، لهذا لا بد من استخدام الوسائل والتقنيات الجديدة في الصناعة، مثل الطاقة النظيفة والمتجددة.

وتتجلى مظاهر عدم حماية المناخ نتيجة لعمليات التنمية الاقتصادية الصناعية في الدول الأقل تطوراً وخصوصاً دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية سواء في أفريقيا أو أسيا وكذلك دول أمريكا الجنوبية، والتي تحاول إدخال إصلاحات اقتصادية وصناعية جديدة في مسعى منها لتحسين مستويات النمو فيها، إلا أن تلك المساعي تتعارض مع مبدأ توفير مناخ سليم، فكثرة المصانع فيها يؤدي إلى حصول تناقض حقيقي بين مقومات التطور الاقتصادي وسلامة المناخ،

وبالتالي فإن استمرار التلوث يتسبب في هجرة رأس المال الأجنبي واضمحلال فرص جذب الاستثمار في تلك الدول[13]. لذلك يلزم لجذب الاستثمارات الأجنبية توفير المناخ المناسب والملائم بتلك الدول. وقد تبنت 195 دولة مجتمعة في باريس عام 2015، في المؤتمر الحادي والعشرين للمناخ في إطار الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ برعاية الأمم المتحدة. والاتفاقية الجديدة تهدف إلى إنشاء نظام عالمي جديد قائم على قواعد محددة لمواجهة التحديات الناتجة عن تغير المناخ[14]، والتي تواجه الدول في المستقبل نتيجة التطور الصناعي.

ثالثا – محاور التحول المطلوبة في الصناعة العربية

يتجه العالم نحو مرحلة يتزايد فيها الارتباط بالإنترنت والتقدم التكنولوجي، بداية من تزايد شيوع أجهزة الهواتف الذكية حول العالم وصولاً إلى التواصل بين الآلات وإنترنت الأشياء، حيث يبدو من الواضح أننا على أبواب ثورة صناعية رابعة وشيكة محورها الأساسي هو السرعة الفائقة. لهذا تسعى الحكومات حول العالم إلى الاستفادة من هذه الثورة الصناعية الرابعة، فهذه الثورة ستوفر ابتكارات تقنية ستزيد من كفاءة الأعمال وترسخ لاقتصاد أكثر ذكاء وقائم على المعرفة. لذلك من الضروري أن تسارع الحكومات العربية لأخذ زمام المبادرة، ليس في تبني التقنيات الجديدة وحسب، بل وفي الاستفادة منها وإحداث التحول في الصناعة العربية وتطويرها. وهناك مجموعة من المحاور المطلوبة في الصناعة العربية، أهمها التنمية الصناعية المستدامة، وتنمية الصادرات وتعزيز قدراتها التنافسية، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، بالإضافة إلى تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني بالدول العربية، وهي كما يلي:

أ- التنمية الصناعية المستدامة

يسعى الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة إلى إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار، وذلك من خلال تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة من خلال الزيادة في العمالة والناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، إلى جانب مضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً، وتحسين البنى التحتية، وتحديث الصناعات، من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيا والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها[15].

وتحقيق التنمية الصناعية المستدامة بات محور اهتمام عالمي، يأتي بالتوازي مع تحقيق التطور الصناعي، وذلك يشمل المحافظة على البيئة والاستغلال الأمثل للموارد وتنمية الأفراد، والمحافظة على حق الأجيال القادمة من الموارد، وتوفير البيئة المناسبة للعاملين في المناطق الصناعية. لذلك نصت الاستراتيجية الجديدة للتنمية العالمية (التنمية المستدامة) والتي حلت حديثا محل استراتيجية الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في أحد أهدافها الكلية على تحفيز التصنيع الشامل والمستدام.

ويظل القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات المناسبة لاستيعاب الأيدي العاملة المتزايدة، خاصة في الدول النامية ومنها الدول العربية. فقد ساهم قطاع الصناعة على مر العصور في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لجميع الدول خاصة الدول المتقدمة. ومنذ الثورة الصناعية الأولى، نجد أن القطاع الصناعي هو عنوان لكل تقدم. لذلك فقد أصبحت الدول تتسابق في تطويره وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي لها. لهذا يجب على الدول العربية الاتجاه نحو إعادة تأهيل السياسة الصناعية لأن السياسة الصناعية السليمة برهنت عن نجاحات مذهلة في بعض دول العالم، خاصة دول شرق أسيا، مثل ماليزيا والصين.

وعلى الدول العربية ضرورة اتباع مجموعة من السياسات لتنمية الصناعة العربية منها:

- تحقيق التنمية الإقليمية من خلال استراتيجيات للتنمية الصناعية على المستوى الإقليمي.
- ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في القطاع الصناعي العربي وفق أسس التنمية الصناعية المستدامة بالدول العربية.
- تعميق المكون المحلي في السلع الصناعية والارتقاء في سلاسل القيمة.
- دعم المنافسة العادلة.
- توفير موارد إضافية لدعم الصناعة وغيرها من القطاعات المرتبطة.
- تحقيق المزيد من الترابط بين الصناعة العربية ونمو الصادرات.
- تحقيق معدلات نمو صناعي متصاعد بما يكفل تغطية المتطلبات القومية والإقليمية.
- ضرورة العمل على تحقيق الترابط والتكامل بين المناطق الصناعية والمناطق الحرة العربية وسلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية.
- الحفاظ على البيئة كأحد الأهداف الأساسية للسياسة الصناعية، وتوعية القطاع الصناعي بأهمية الممارسات الصناعية الصديقة للبيئة.
- تشجيع الاستثمار في الصناعة وتسهيل إجراءات إنشاء المصانع في كافة الدول العربية.

- دعم الصناعات ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي المرتفع وتشجيع المنتج المحلي العربي ودعم التصدير.
- العمل على تحقيق التوازن في الصناعة العربية على المستوى النوعي كالصناعات الاستهلاكية، والرأسمالية، والوسيطة بغية تعزيز القواعد الصناعية.
- ترشيد استخدام الطاقة والاستفادة من الطاقة المتجددة وتدوير المخلفات.

ب- تنمية وتعزيز تنافسية الصادرات العربية

يعتبر معدل التبادل التجاري أحد المتغيرات الخارجية التي تؤثر على النمو الاقتصادي. إذ كلما كانت صادرات الدولة من السلع المصنعة أكثر تنوعاً، مقابل صادرات أقل من السلع الأولية، كلما زاد احتمال تحسن معدل التبادل التجاري، حيث تلعب أسعار الصادرات المرتفعة مقابل أسعار الواردات المنخفضة دوراً في رفع معدل التبادل التجاري واستفادة الاقتصاد من ذلك الارتفاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي. أي أن هناك علاقة ارتباط قوية بين ارتفاع معدل التبادل التجاري والنمو الاقتصادي، مما دفع الكثير من الدول للاهتمام بشكل كبير في صادراتها والعمل على تنميتها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. لذلك يعد معدل التبادل التجاري مقياساً لمعرفة مدى استفادة الاقتصاد الوطني من تجارته الخارجية.

لقد بلغت صادرات الصناعة التحويلية لبعض الدول العربية حوالي 8. 120 مليار دولار وشكلت حوالي 7. 14% من إجمالي صادرات تلك الدول في عام 2015. وجاءت السعودية في المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات، إذ بلغت صادراتها حوالي 37.1 مليار دولار، تليها دولة الامارات العربية بحوالي 19.9 مليار دولار، ثم المغرب بحوالي 15.2 مليار دولار. أما من حيث أهمية صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي البعض من الدول العربية، فتتصدر تونس الدول العربية إذ شكلت تلك الصادرات حوالي 76.5% من إجمالي صادراتها، تليها الأردن بنسبة 69.6% تقريباً، ثم تأتي المغرب بحوالي 69.4% تقريباً[16]. ويوضح لنا الجدول التالي الصادرات الصناعية العربية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات في الفترة بين 2000 و2015 كما يلي:

جدول رقم (2)

الصادرات الصناعية العربية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات (2000 و2015)

	قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)		نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات (%)	
	2000	2015	2002	2015	2000	2015	2000	2015	2000	2015
مجموع الدول العربية	25,728.0	120,765.8	9.7	14.7	1.7	2.5	79.4	61.3	9.2	21.5
الأردن	1,310.3	5,449.0	69.0	69.6	14.6	9.0	0.0	0.1	16.4	21.3
الإمارات	1,146.2	19,875.0	2.3	7.5	3.2	2.9	93.8	42.5	0.7	47.1
البحرين	607.1	2,676.8	9.8	23.9	16.2	22.08	.....	50.4	74.0	2.9
تونس	4,504.5	10,765.8	77.0	76.5	1.5	1.04	12.1	7.2	0.2	14.9
الجزائر	506.7	1,776.0	2.3	4.7	0.3	0.3	97.2	94.3	9.4	0.7
جيبوتى	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
السعودية	5,586.0	37,120.0	7.2	18.4	0.1	1.3	92.1	78.4	0.6	1.9
السودان	142.8	.....	7.9	.....	0.5	.....	69.3	.....	22.3	.....
سورية	361.5	.....	7.8	.....	0.7	.....	76.4	.....	15.1	.....
الصومال	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
العراق	82.4	.....	0.4	.....	0.0	0.0	97.1	100.0	2.5	.....
عمان	1,403.6	6,082.8	12.4	15.5	0.9	4.5	82.5	62.0	4.2	18.0
قطر	997.1	4,019.3	8.6	5.2	0.1	0.6	91.2	82.8	0.1	11.4
الكويت	874.6	5,068.6	4.5	9.2	0.1	0.3	94.3	89.1	1.1	1.4
لبنان	505.5	2,492.7	70.7	62.6	7.4	9.3	0.2	1.1	21.7	27.0
مصر	2,026.0	10,078.0	38.4	52.9	3.9	4.6	41.9	18.4	15.8	24.1
المغرب	4,763.9	15,188.9	64.1	69.4	8.8	8.3	3.7	1.5	23.4	20.8

المصدر: البنك الدولي " تقرير مؤشرات التنمية الدولية 2017"

لهذا على الدول العربية ضرورة اتباع مجموعة من السياسات الهامة لتنمية الصادرات العربية نذكر منها:

- العمل على زيادة دعم الصادرات خاصة في ظل تنوع برامج الدعم في الدول المنافسة.
- ضرورة ربط الحوافز التصديرية بالقيمة المضافة بالمفهوم الاقتصادي السليم.
- يلزم تعظيم الاستفادة من مكاتب التمثيل التجاري العربية في توفير المعلومات اللازمة عن الفرص التصديرية المتاحة في الأسواق الواعدة وإتاحتها على الموقع الإلكتروني والاستفادة منها.
- الترويج للمنتجات العربية بالخارج من خلال منح مساندة للمشاركة في جميع المعارض الخارجية والمنتديات والبعثات الترويجية.
- رفع القدرة التنافسية للصناعات العربية في مواجهة مثيلاتها العالمية.
- الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية الموقعة من الدول العربية بما يزيد من الفرص التصديرية للبلدان العربية.

- مراجعة التشريعات الوطنية العربية المنظمة لعمليات التصدير وتحديثها للتوافق مع المتغيرات الراهنة المحلية والإقليمية والدولية.
- توطين التقنيات الحديثة بالدول العربية وابتكار نظام لترويج وتسويق المنتجات العربية إلكترونيا.
- توجيه الجهود التسويقية والمنتجات العربية للأسواق الواعدة خاصة الأفريقية والأسيوية.

ج- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال بالدول العربية

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في دعم الاقتصادات الوطنية ودفع عجلة التنمية، ولها أثر إيجابي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وفي زيادة الصادرات، وخلق فرص عمل جديدة للشباب العربي، وفتح أسواق عمل جديدة، وتنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية. كذلك أصبحت ريادة الأعمال اليوم ثقافة للأعمال في العالم كله، وبات تأثيرها قوياً على المؤشرات الاقتصادية للدول، حيث تسعى معظم الدول إلى تطوير سوق العمل، وخلق بيئة عمل واستثمار مناسبة، في ظل مفهوم ريادة الأعمال.

وللدلالة على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الوطنية سواء كانت اقتصاديات نامية أم متقدمة ومدى اتساع دور المشروعات الصغيرة، تشير إحدى المراجع أنه من بين 21 مليون مشروع في الولايات المتحدة الأميركية هنالك ما يقارب 5.20 مليون مشروع صغير، بحيث تشكل ما نسبته 98% من إجمالي المشروعات الأمريكية، وبنسبة 42% من مجمل مبيعات الأعمال، وتساهم في خلق 58% من إجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا، بالإضافة إلى أنها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في حياة أكثر من مليون مواطن أميركي. وفي كندا تساهم في توفير 33% من فرص العمل، وفي اليابان 55.7%، والفلبين 74%، واندونيسيا 88% وكوريا الجنوبية 65%، وغانا 85%، والهند 78%، وتنزانيا 63%، وكوريا 35% من فرص العمل فيها[17].

وتوجد بالدول العربية كثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتشير الدراسات التحليلية أن مصر لديها 2.5 مليون منشأة ما بين صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر يعمل بها نحو 75% من إجمالي القوى العاملة، وتصل نسبة المشروعات التي تقوم بالتصدير منها 17% من إجمالي تلك المشروعات، في حين يمثل القطاع غير الرسمي 20% من هذا القطاع[18]. وهذا العدد الكبير في إحدى الدول العربية فقط، فما بالنا بباقي الدول العربية، لهذا يجب تنمية وتطوير المشروعات

الصغيرة والمتوسطة وكذلك متناهية الصغر في كافة الدول العربية بالتعاون فيما بينها من أجل النهوض بالصناعة العربية، وذلك من خلال اتباع مجموعة من السياسات نذكر بعضها في النقاط التالية:

- ضرورة إيجاد التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالدول العربية.
- تشجيع القطاع الخاص العربي على إنشاء الشركات المتخصصة في مجال التسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- تحسين البيئة التشريعية الداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاستراتيجية.
- تدريب وتحسين حجم ونوعية عمالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تدعيم البنية التحتية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من تجارب البلدان الصناعية المتقدمة مثل اليابان في مجال خلق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة، والاتجاه نحو تحديث التكنولوجيا وتطوير نظم الإنتاج والإدارة في هذه الصناعات.
- ترسيخ مقومات المجتمع الإنتاجي عوضاً عن الاستهلاكي في الدول العربية.
- على الدول العربية إنشاء مجمعات صناعية تتوافر فيها جميع الخدمات والمتطلبات الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء شركات تسويق لتصريف منتجات تلك المشروعات، وإقامة معارض تسويق منتجات هذه المشروعات.

د- تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني بالدول العربية

ساهمت التكنولوجيا الحديثة كثيراً في إثبات أن التعليم والتدريب الفني والمهني هو العامود الفقري للتنمية والجودة الاقتصادية والصناعية والاجتماعية، حيث أصبح العمل يعتمد عليه اعتماداً شبه كلياً، وينظر له كجزء أساسي مكمل للحياة ووسيلة رئيسية لتحسين مستويات العيش في المجتمعات. ومن المهم تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل، وأن تسعى الدول العربية إلى تحقيق التكامل فيما بينها، وذلك من خلال وضع استراتيجيات للتعليم والتشغيل على المستوى الوطني والإقليمي العربي. إضافة إلى ضرورة تقديم الدعم اللازم لرفع كفاءة العاملين في القطاع الصناعي العربي من خلال تقديم التدريبات اللازمة لهم وفقاً لأحدث وسائل التقنية الحديثة. فلابد من إصلاح التعليم العربي وبناء القدرات وإعداد الكفاءات الوطنية في

كافة المجالات خاصة القطاع الصناعي بكامل التخصصات المرتبطة بالتنمية العربية. والشكل التالي يوضح لنا كيفية إصلاح التعليم كما يلي:

شكل رقم (7)

إصلاح التعليم

المصدر: www.arabmed.de

وعلى الدول العربية تطوير مناهج وبرامج التعليم العربي، وذلك لمواجهة التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية في المجالات المختلفة. وفي ظل اكتساح عولمة التعليم، نحتاج إلى وضع استراتيجية واضحة ذات رؤية مستقبلية بعيدة المدى تعتمد على مبادئ أساسية لتطوير المناهج في العالم العربي، وذلك لمواجهة تيار العولمة بكل سلبياته وإيجابياته. هذه الرؤية يلزم لها تطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات المطلوبة لتطوير التعليم والتدريب الفني والمهني، ونذكر منها:

- مواكبة التطورات العالمية في المعرفة وأشكال التكنولوجيا في مجال المناهج التعليمية.
- الاستثمار في الإبداع للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة من خلال الأبحاث المشتركة ذات العلاقة بالصناعة، عبر إقامة روابط شراكة قوية واستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والقطاع الخاص في الدول العربية.
- تعزيز البناء الصناعي والتكنولوجي في الدول العربية وتعزيز الابتكار والإبداع من خلال الاستثمار في التعليم والبحث العلمي.

- زيادة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، حيث نجد أن الإنفاق في الدول المتقدمة على التعليم والبحث العلمي يصل إلى 90% تقريبا من مجمل الإنفاق في العالم.
- دمج مخرجات التعليم الجامعي في سوق العمل لتحقيق التنمية المستدامة.
- الحد من هجرة الكفاءات العربية إلى الدول المتقدمة والاستفادة منها بالدول العربية.
- تبنى رؤية استراتيجية خاصة بالعالم العربي لكيفية إعداد أبناء المستقبل في ظل التحديات الراهنة.
- الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية في المناهج التعليمية حتى تستطيع الأجيال العربية الجديدة من الاطلاع على الخبرات العالمية.
- ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص والمنظمات العربية في دعم أنشطة البحث العلمي والتطوير لتحقيق التنمية الصناعية في العالم العربي.
- نقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي، والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة وأساليب عمل موجودة.
- السماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلى المصانع الصغيرة والمتوسطة مثلما يجري في اليابان.

رابعاً – بعض التجارب الصناعية الدولية وكيفية الاستفادة منها

نتناول بعض التجارب الدولية الناجحة في تحقيق درجات عالية من النمو في القطاع الصناعي، مما أهلها أن تكون في مقدمة البلدان حديثة التصنيع. ومن أجل الاستفادة بأكبر قدر ممكن من تلك التجارب المتميزة، تم اختيار نماذج لبعض الدول التي تشابهت ظروفها مع الدول النامية ومنها دولنا العربية، لكي تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية بالاعتماد على ما يتوافر لديها من إمكانيات وموارد طبيعية محلية، واستغلالها من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستقلة من خلال التكامل في ما بينها، خاصة في تنمية وتطوير قطاع الصناعة العربية. لهذا نعرض لتجارب كل من الصين، ماليزيا، البرازيل، سنغافورة، وذلك كما يلي:

أ- تجربة الصين

قامت الصين بتطوير القطاع الصناعي عبر إنشاء مناطق صناعية كبرى أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي بكميات هائلة، وعملت على تحفيز إقامة المئات من المشروعات الصينية والأجنبية الجديدة، وتوفير الآلاف من الوظائف لأبناء البلاد، والارتقاء باقتصاديات الأقاليم التي أنشئت بها. وأقامت الصين المدن الصناعية على شكل مدن متكاملة تم توزيعها على كافة أجزاء الدولة، مما ساعد في تنمية أقاليم الصين المختلفة. ولهذا نجد أن الصين قد استطاعت من خلال توفير العديد من الحوافز الاقتصادية إيجاد صناعات متوسطة وعالية المستوى التكنولوجي وكبيرة الحجم. لهذا أصبحت الصين عامل جذب قوي مكّنها من أن تصبح أكبر مركز صناعي عالمي جاذب للاستثمار الصناعي تتسابق إلية أكبر وأقوى الشركات العالمية الكبرى[19].

وتفوق القطاع الصناعي في الصين دفع بها إلى التفوق في صناعة السيارات على ألمانيا التي هي موطن اختراع السيارات ومسقط رأس أول سيارة في العالم عام 1870، وكذلك على أمريكا واليابان، بل صعدت الصين إلى المرتبة الثالثة على لائحة أكبر أسواق السيارات في العالم عام 2006. وبعدها بعامين احتلت الصين المركز الأول عالمياً كأكبر دولة مصنعة للسيارات في العالم واحتفظت بهذا المركز منذ ذلك الحين، حيث يتجاوز إنتاج الصين من السيارات عام 2009، ما تصنعه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان مجتمعة والشكل التالي يوضح ذلك كما يلي:

شكل رقم (8)

أكبر 10 دول مصنعة للسيارات في العالم

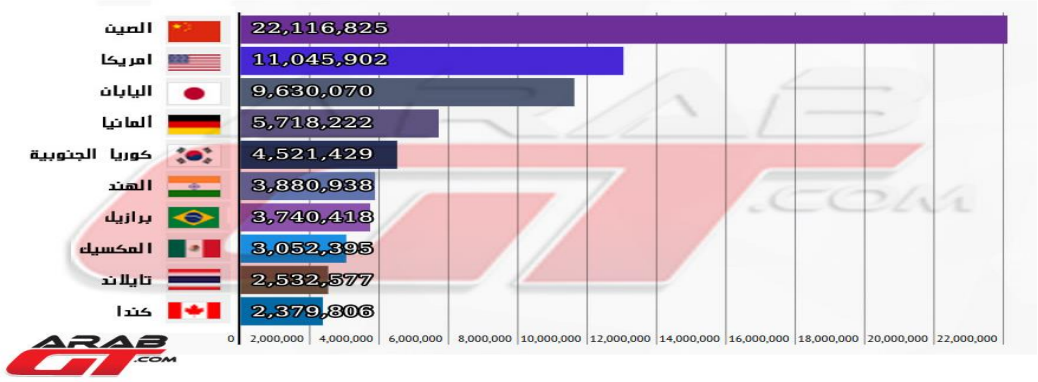

المصدر: https://www.arabgt.com

وبذلك احتلت الصين المركز الأول لأكثر الدول المصنعة للسيارات في العالم منذ الستينيات متقدمة على أمريكا واليابان وألمانيا، وتأتي أمريكا في المركز الثاني وتحل اليابان كثالث اكبر دولة مصنعة للسيارات في العالم[20].

ب- تجربة ماليزيا

تعتبر ماليزيا أحد الدول التي استفادت من الانفتاح الاقتصادي الكبير على الخارج، وذلك نتيجة اندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني. وقد ظهر تقدمها واضحاً من خلال تحولها من بلد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والالكترونية. ويوضح تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001 الذي رصد أهم الدول المصدرة للتقنية في العالم أن ماليزيا جاءت في المرتبة التاسعة، متقدمة بذلك على كل من إيطاليا والسويد. كما يأتي نجاح تجربتها الفائقة في مواجهة الأزمة الاقتصادية لعام 1997، والتي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا برمتها، خير دليل على البرنامج الناجح الذي انتهجته ماليزيا[21].

وقامت ماليزيا بفتح أبوابها إلى المستثمرين الأجانب بعد أن حققت نجاحات كبيرة في مجال البنية التحية والأساليب الإدارية والقانونية التي تؤدي إلى جذب الاستثمارات. ومن أهم وأبرز هذه المجالات قطاع التصنيع الماليزي، حيث أنشأت ماليزيا ثلاث شركات للسيارات تغطي الطلب على السيارات في السوق المحلية، وتحمل هذه السيارات مواصفات تكنولوجية عالية وتقنية معاصرة. ويشكل قطاع التصنيع الماليزي 36.8% من الدخل القومي للدولة حسب إحصائيات 2014، ويوظف 36% من اليد العاملة، وقد تنوعت الصناعات في هذا القطاع الحيوي، تضمنت صناعة السيارات، والصناعات الإلكترونية، وصناعات أدوات البناء. ونجد كذلك مدى تقدم ماليزيا في مجال الإلكترونيات حيث وصلت قيمة الصادرات الماليزية من الأدوات الإلكترونية والكهربائية إلى 111.19 مليار دولار أي ما يناهز 47% من مجموع إنتاج قطاع (الكهرباء- الإلكترونيات) لعام 2014. وفي قطاع السيارات صنعت ماليزيا عام 2014، ما يقارب 545.122 سيارة، وهو ما يجعلها في المرتبة الثانية والعشرين في العالم، من حيث تصنيع السيارات. لذلك فإن ماليزيا تحتل المرتبة 19 من ضمن عشرين أقوى اقتصاد في العالم مقدمة بذلك نموذجاً رائعاً في النهضة والبناء لشعوب العالم العربي والإسلامي[22].

إضافة على ذلك، فقد تضمنت الخطة القومية الشاملة لماليزيا (رؤية 2020) القيام بإنشاء مناطق صناعية تشمل العديد من الصناعات متوسطة وعالية المستوى التكنولوجي. وهذه الخطة تستند لدعم حكومي وسياسي قوي، من خلال توفير الحكومة الماليزية العديد من الحوافز الاقتصادية للمشروعات التي تعتمد وتركز على صناعات استراتيجية مستهدفة من الدولة. ونجد أن المناطق الصناعية في ماليزيا قد حققت نجاحاً كبيراً في تطوير الصناعات التكنولوجية بالبلاد وتوطين الاستثمارات المحلية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. وقد ساعد ذلك على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية بها. وهذه المناطق التكنولوجية ساهمت في إنجاح رؤية 2020 التي تسعى إلى تحويل ماليزيا إلى دولة صناعية كبرى يعتمد اقتصادها على الصناعات التكنولوجية بحلول عام 2020[23].

ج- تجربة البرازيل

تمكنت البرازيل من توفير بيئة مناسبة لعمل الشركات الصناعية الكبرى، واستطاعت من جذب عدد كبير من الشركات العالمية إلى مناطق الصناعات التقنية لديها من أجل العمل والاستفادة من مجموعة من الحوافز. إضافة إلى ذلك، نجحت البرازيل في مشاركة القطاع الخاص في تمويل إنشاء جميع المناطق الصناعية للصناعات المتطورة تكنولوجيا. وتنتهج البرازيل نهج كوريا الجنوبية من حيث حرصها على إنشاء مراكز أبحاث حكومية في جميع المناطق الصناعية في البلاد، من أجل قيامها بتوطين التكنولوجيا المتعلقة بصناعات استراتيجية والعمل على تطويرها وتصنيعها محليا داخل البرازيل[24].

والشكل التالي يوضح تطور الناتج الإجمالي لبعض الدول التي حققت تقدما في إنشاء المناطق الصناعية.

شكل رقم (9)

تطور الناتج الإجمالي لبعض الدول التي حققت تقدما في إنشاء المناطق الصناعية

خلال الفترة (1983- 2010)

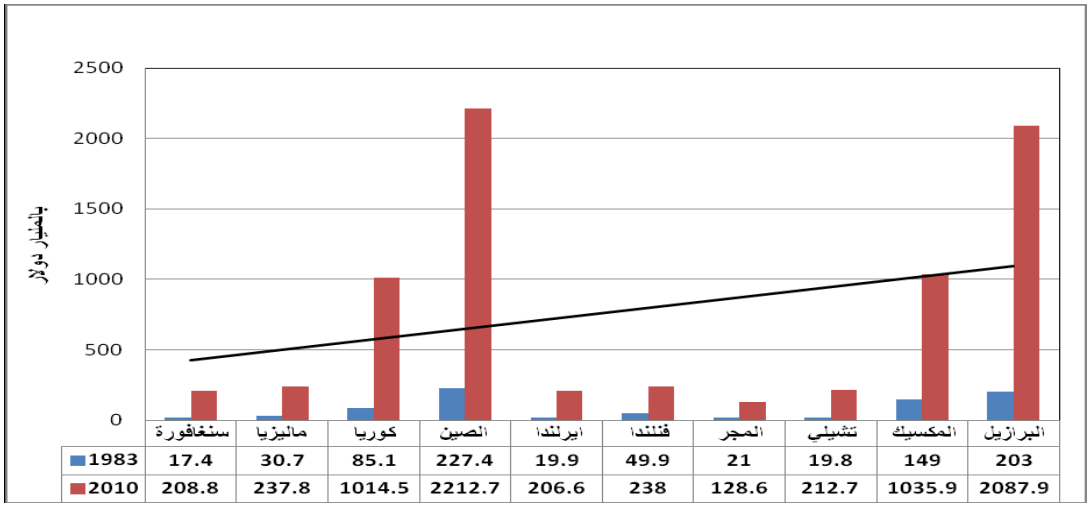

	سنغافورة	ماليزيا	كوريا	الصين	ايرلندا	فنلندا	المجر	تشيلي	المكسيك	البرازيل
1983	17.4	30.7	85.1	227.4	19.9	49.9	21	19.8	149	203
2010	208.8	237.8	1014.5	2212.7	206.6	238	128.6	212.7	1035.9	2087.9

المصدر اعتمادا على: World Bank national accounts data, 2012

مشار إليه في: د. فريد أحمد عبد العال، أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)، مرجع سابق.

د- تجربة سنغافورة[25]

تحولت سنغافورة من جزيرة فقيرة معدومة الموارد الطبيعية يقطنها غالبية أمية من السكان إلى مصاف الدول الأكثر تقدماً في العالم. وذلك بعد أن كانت أحد الموانئ التابعة لبريطانيا ويسكنها خليط من السكان غالبيتهم من المهاجرين من الصين والهند وماليزيا مع أقليات أسيوية، وكان بين 70% إلى 80% من سكانها فقراء، وبلغت فيها نسبة البطالة 20% تقريبا عند استقلالها، يهددها التميز العنصري والديني. وأصبحت بلداً يقطنه نحو خمسة ونصف مليون نسمة تضاهي مستوياتهم المعيشية نظيراتها في الدول الصناعية الأكثر تطوراً في العالم. فقد ارتفع مستوى دخل الفرد السنوي في سنغافورة من 500 دولار عند الاستقلال إلى أكثر من 56 ألف دولار في عام 2014، واستطاعت القضاء على البطالة، وأصبحت ثالث أكبر مركز لتكرير البترول في العالم، وسادس أكبر مركز لتجارة النفط بعد نيويورك ولندن، وذلك بعكس بلادنا العربية التي تتمتع بموارد كبيرة في النفط، وقد حلت سنغافورة في المرتبة الثانية بعد سويسرا من حيث القدرة التنافسية الاقتصادية على الصعيد العالمي.

وركزت سنغافورة في تجربتها على النظام والعلم، وأخذت بسياسة انفتاحية تجاه المنشآت الصناعية ذات الكثافة العمالية مثل مصانع النسيج والملابس والمصانع المعدنية والغذائية، وبعد ذلك تحولت إلى الاستثمار في القطاعات الصناعية التي تعتمد على الإبداع والتكنولوجيا والبحث العلمي وذات القيمة المضافة العالية كصناعة الأدوية والكيماويات. وقد ركزت الحكومة على الجدارة والأمانة والنزاهة ومكافحة الفساد، بل حظرت الفساد. وتم التركيز على النمو الاقتصادي من خلال التصنيع بخطوات سريعة منذ أوائل الستينات، وأنشأت هيئة التنمية الاقتصادية عام 1961 للنهوض بالصناعة، بصفتها العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي. لذلك كانت الأولوية للصناعة كضرورة حتمية لتحقيق معدلات نمو عالية، بالإضافة إلى الربط بين التعليم والبحث العلمي ومجالات الصناعة. والتعليم في وجهة نظر المسؤولين السنغافوريين كان المفتاح الحقيقي للانتقال للعالم الأول والمنافسة الاقتصادية من خلال الاستثمار الحقيقي في الموارد البشرية. والإنجاز الحقيقي الذي حققته سنغافورة هو تطوير نظام تعليمي الذي بات أحد أرقى أنظمة التعليم في العالم. والشكل التالي يوضح أن سنغافورة أصبحت من أفضل الدول في التعليم العالي والتدريب للإعمال التجارية.

شكل رقم (10)

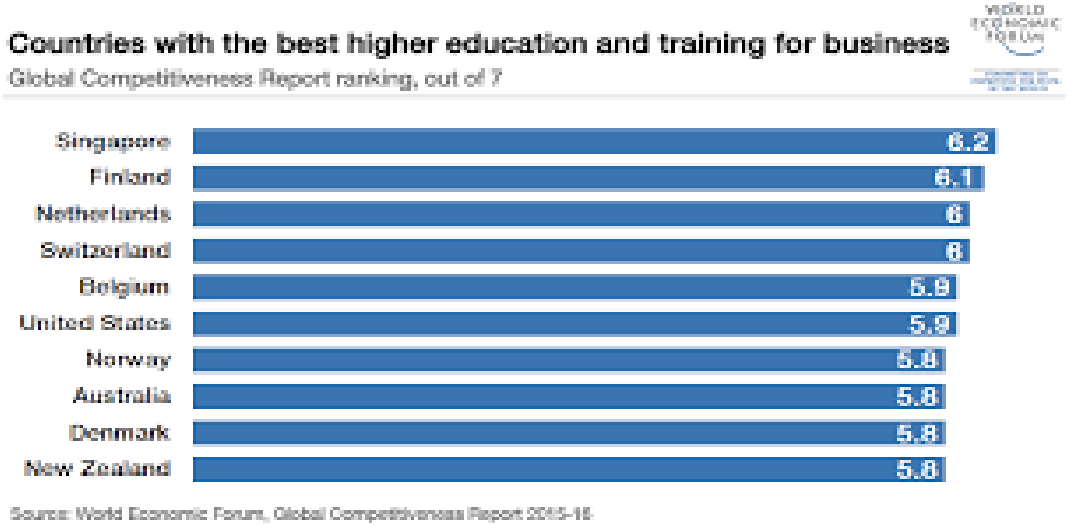

المصدر: https://www.google.com/search?q=

وقد اتبعت سنغافورة في تطبيق سياسة التصنع التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية، وركزت حكوماتها على تصميم حوافز مناسبة، بما فيها حوافز ضريبية، وتوفير البنية التحتية المناسبة، بالإضافة إلى دعم البحث العلمين وإنشاء نقطة واحدة للمستثمرين، ووضع نظام ضريبي مناسب ومشجع للاستثمار. كذلك قامت الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال قيامها

بتحديد مشاريع الشراكة والخدمات المطلوبة، وحددت دور القطاع الخاص بالدعم بالعمال والمصادر والتمويل والخبرات الخاصة بتطوير المشاريع والإبداع، كما الحال في مشروع المركز الرياضي. وبدأت بالتصنيع والتصدير من خلال استقطاب كبريات الشركات العالمية وتوطينها في سنغافورة مع تقديم تسهيلات ضريبية مغرية لها، وتوفير اليد العاملة المؤهلة. وهذه الشركات اتخذت سنغافورة منصة لتصدير منتجاتها إلى الدول الآسيوية ووصلت صناعتها الرقمية إلى العديد من دول العالم. ونافست سنغافورة دولاً عريقة في ميدان التكنولوجيا الرقمية والصناعات الدقيقة، كاليابان، وألمانيا، وأمريكا، وكوريا الجنوبية، وأصبحت سنغافورة إحدى أغنى دول العالم وحلت المرتبة الثالثة عالمياً. بل أصبحت لديها بعض المنشآت، مثل مطار تشانجي، الذي حصل على تصنيف أفضل مطار في العالم للعام السادس على التوالي منذ عام 2013، ليصبح بذلك أول مطار يحصل على اللقب ستة أعوام متتالية.

هـ- مدى استفادة الدول العربية من التجارب السابقة؟

يجب على الدول العربية أن تستفيد من تجارب الدول السابقة من خلال التركيز على النظام والعلم كما فعلت سنغافورة، وأن تبدأ بفتح وتشجيع المنشآت الصناعية ذات الكثافة العمالية مثل مصانع النسيج والملابس والمصانع المعدنية والغذائية أمام القطاع الخاص، تمهيداً للتحول إلى الاستثمار في القطاعات الصناعية التي تعتمد على الإبداع والتكنولوجيا والبحث العلمي وذات القيمة المضافة العالية، كصناعة الأدوية والكيماويات.

وبالإمكان الاستفادة من تجربة البرازيل، بأن تعمل الدول العربية على مشاركة القطاع الخاص في تمويل إنشاء جميع المناطق الصناعية للصناعات المتطورة تكنولوجيا، وأن تنتهج نهج البرازيل التي نهجت نهج كوريا الجنوبية، وأن تحرص على إنشاء مراكز أبحاث حكومية في جميع المناطق الصناعية في البلاد العربية، من أجل التقدم بتوطين التكنولوجيا المتعلقة بالصناعات الاستراتيجية والعمل على تطويرها وتصنيعها محلياً داخل الدول العربية.

وعلى الدول العربية إنشاء مناطق صناعية تشمل العديد من الصناعات متوسطة وعالية المستوى التكنولوجي، على آن تكون خططها في سبيل ذلك معززة بدعم حكومي وسياسي قوي كما فعلت ماليزيا.

وأخيراً على الدول العربية البدء بإنشاء مناطق صناعية كبرى بغية تحقيق التطوير المطلوب في القطاع الصناعي، كما فعلت الصين لجذب الاستثمار الأجنبي بكميات كبيرة، إلى غير ذلك مما تميزت به التجارب السابقة.

خامساً – التكامل الصناعي العربي بين الواقع والمأمول

ظهرت فكرة التكامل الاقتصادي العربي مع تأسيس جامعة الدول العربية في عام 1945، إلا أن ما تحقق بقي يتراوح في المراحل الأولى للتكامل فقط. ولعل أهم الأسباب التي تعوق تحقيق التعاون الصناعي العربي يرجع إلى الخلافات السياسية بين بعض الدول العربية. لهذا وبالرغم من كثرة الحديث عن التكامل الاقتصادي العربي، ورغم توافر مقوماته، إلا أن التكامل العربي لم يتحقق حتى الآن في أي قطاع من القطاعات المختلفة.

لهذا لا بد أن تواجه الدول العربية التحديات الراهنة التي تعاني منها شعوبها، وأن تسعى لتحقيق التعاون الاقتصادي في ما بينها، مستفيدة في ذلك من التجارب العالمية الناجحة، خاصة الصناعية والاقتصادية. فالقطاع الصناعي العربي كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى سيتأثر بدوره بالتطورات والتوجهات التي أفرزتها ظاهرة العولمة، لا سيما توجهات منظمة التجارة العالمية التي تفرض واقعاً جديداً غيّر من قواعد المنافسة وكرّس التحرير الشامل للتجارة وانفتاح الأسواق العالمية. لهذا فإن هذه التطورات المتلاحقة تفرض على الدول العربية مواجهة الأوضاع الاقتصادية التي يفرضها النظام العالمي الجديدة للتجارة القائم على التبادل الحر وتحرير السوق، والفرص المتاحة للصناعة العربية للاستفادة مما تتيحه العولمة وتحرير التجارة من مزايا اقتصادية يتوقف على وجود بنية صناعية عربية متكاملة قادرة على تمكين القطاع الصناعي العربي من التنافس محليا ودوليا[26].

1- المعوقات الاقتصادية لتحقيق التكامل الصناعي العربي

تتعدد المعوقات الاقتصادية التي تعيق تحقيق الحلم العربي في وجود تكتل عربي في المجال الصناعي والاقتصادي يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي للشعوب والاقتصاديات العربية، نذكر منها ما يلي[27]:

- التفاوت في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، خاصة من حيث الموارد الطبيعية والبشرية والتي تتفاوت من دولة لأخرى، وأدت إلى تقسيم الدول العربية إلى منطقة نفطية، وأخرى زراعية، وثالثة تفتقر إلى الموارد الأولية، مما دفع إلى ارتباط الاقتصاد العربي بالعالم الخارجي في إطار علاقات تبعية دائمة.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والمتوازي مع القطاع الحكومي مع تمسك الدول العربية بأن عملية التكامل متعلقة باتخاذ قرارات سياسية يتحرك اتجاهها من أعلى إلى أسفل.
- عدم تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة وتنميتها وتطويرها في ما بين الدول العربية، وغياب الحوافز لتشجيعها على المساهمة في المشروعات الصناعية في مختلف الدول العربية.
- تتمتع الدول النفطية العربية بفوائض مالية معتبرة، يوظف جزء منها لأغراض وطنية كالإنفاق العام، وجزء آخر يحول كأرصدة عربية في الخارج تبقى مجمدة دون توجيهها لإقامة مشروعات عربية صناعية مشتركة لتنمية الدول العربية.
- يعتبر تماثل هياكل الإنتاج في الدول العربية وتشابه منتجاتها أحد المعوقات الرئيسية لتطوير المبادلات التجارية البينية العربية، لأنها منتجات متنافسة فيما بينها، في حين أن الدول النفطية تعتمد على تصدير النفط إلى حد كبير. إضافة إلى جانب أن تخلف الهياكل الإدارية العربية يعيق عمليات التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً.
- عدم اتجاه الدول العربية لتوزيع التوطن الصناعي بين الدول العربية، وكذلك عدم تبادل الإنتاج الصناعي فيما بينها بأسعار تنافسية ودون تحصيل رسوم جمركية.
- عدم تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وتوفير الدعم اللازم لها وتسويق منتجاتها على مستوى البلدان العربية.

2- الإجراءات والإصلاحات المطلوبة لتحقيق التكامل الصناعي العربي

على العالم العربي أن يسرع في إتمام مراحل التكامل الاقتصادي، بإزالة العقبات التي تعرقل تقدمه، حتى يستطيع مواجهة التطورات الاقتصادية العالمية المستمرة، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من موارده الاقتصادية المختلفة في مجال الصناعة العربية المأمولة، من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لتحقيق التكامل الصناعي والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام للدول العربية، ومنها:

- دعم دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصنيع، بما يمكنها من خلق المزيد من فرص العمل للمواطنين، وتبني توفير البيئة المؤاتية والتدابير اللازمة لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي، وتطوير منتجاتها وقدرتها التنافسية من أجل التصدير. وذلك من خلال فتح الأسواق العربية أمام كل المهنيين والحرفيين العرب لإنشاء صناعات صغيرة حسب متطلبات كل دولة وفي المكان الذي يتناسب مع الإنتاج والتسويق.
- التركيز على دعم قطاعات الاقتصاد المعرفي من خلال العمل على تطوير التعليم، واعتباره الدعامة الرئيسية لتحقيق التقدم وتطوير الصناعة العربية وتحقيق النمو الاقتصادي.
- اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين المناخ الاستثماري وتشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية متعددة الجنسيات في مجال إنتاج السلع المصنعة مثل الحديد والصلب والبتروكيماويات والأدوية، واعتبار التصنيع العربي ضمن المداخل الرئيسية للنمو الاقتصادي العربي.
- تشجيع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع صناعية كفيلة بخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي لا بد من تقديم التسهيلات، ومنها تيسير حركة نقل رؤوس الأموال والعمال والخبراء، وتشجيع رجال الأعمال من الدول الشقيقة والصديقة على الاستثمار في الصناعة ذات التقنيات العالية.
- ينبغي على الدول العربية التخصص وتوزيع البلدان العربية إلى فئات ومناطق تتخصص في صناعات لها سمة تفضيلية. فمثلاً صناعات الطاقة يمكن أن تتركز في دول الخليج، بينما مصانع الأغذية والصناعات النسيجية يمكن أن تُنشأ في الدول الزراعية، والمغرب العربي ومصر، وهكذا حسب توافر المواد اللازمة للصناعة من أجل تكامل الصناعة العربية فيما بينها.
- العمل على إنشاء هيئات تحكم العمل الصناعي في الدول العربية، وتمنع تعارضها ونشوء حرب أسعار بينها، وتعمل على توضيح الفرص الاستثمارية الأفضل من خلال مراكز للبحوث والتطوير وتوظيفها في الأماكن المناسبة بالبلدان العربية.
- تشجيع التكامل المالي العربي واستقطاب الأموال العربية المهاجرة، واستثمارها في تنمية وتطوير الصناعة التحويلية العربية.
- نبذ الخلافات القائمة فيما بين الدول العربية، واتخاذ خطوات جادة لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي بالتعاون في ما بين الدول العربية.

- ضرورة اتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء سوق عربية مشتركة، واستخدام عملة عربية موحدة يتم تداولها بين أرجاء العالم العربي، على غرار العملة الأوروبية الموحدة، وفك الارتباط بالدولار لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.
- تنظيم الأسواق المالية العربية وتوجيه المصارف التجارية لتقديم القروض والتسهيلات المالية بأسعار فائدة متدنية على القروض المتوسطة وطويلة الأجل في القطاع الخاص.
- اتخاذ إجراءات حمائية للصناعات المحلية العربية تجاه الإغراق والبدء بإنشاء صناعات تنتج ما تستورده الدول العربية من سلع، خاصة الغذائية منها لتوفير العملة الصعبة التي تهدر في شراء هذه السلع من الخارج رغم إمكانية تصنيعها وتوافر خاماتها.
- فتح باب التصدير للمنتجات العربية إلى دول القارة الأفريقية ودراسة احتياجاتها وإدراجها ضمن الصناعات العربية، وزيادة تنافسية المنتجات العربية وتنوع قواعد الإنتاجية.
- توطين التقنية الحديثة في البنية التحتية للصناعة العربية لرفع قدرتها التنافسية، والتوجه إلى السوق العالمية بمواصفات ومقاييس ومعايير دولية.
- تطوير الصناعات الثقيلة والتركيز على تلك الصناعات الثقيلة التي تعتمد على مواد أولية من داخل البلدان العربية، والترويج للاستثمار في قطاع الصناعة والتعدين بالبلدان العربية، وإنشاء مدن صناعية متكاملة في جميع أرجاء البلدان العربية.
- تهيئة المناخ الملائم للدخول في الثورة الصناعية الرابعة والاهتمام بدراسات الاستشراف التكنولوجي والذكاء الصناعي وتعزيز فرص الابتكار والإنتاج المعرفي.
- ضرورة الاهتمام بقضية الترابط بين القطاعات الصناعية العربية وبين الصناعات العالمية بمختلف حلقاتها من بحث وتطوير وتسويق ونقل للتكنولوجيا، باعتبارها آليات تنموية لمساعدة أصحاب المبادرات لإنجاز مشاريع بحثية وصناعية قابلة للتنفيذ وذات استمرارية، وذلك من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات.

سادسا – الاستنتاجات والتوصيات

تناولت الدراسة الأبعاد المختلفة للتعاون الصناعي العربي بين التحديات وآفاق التفاعل مع المتغيرات المعاصرة، ودور الصناعات التحويلية وتطوراتها وأهميتها للتنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ثم تناولت الأوضاع والتحديات التي تواجهها سواء التكنولوجية، أو مناخ الحماية العالمي الجديد، وكذلك الصعوبات الهيكلية، ومحاور التحول المطلوبة في الصناعات العربية، ومن ثم

عرضت لبعض التجارب الصناعية الدولية وكيفية الاستفادة منها في دولنا العربية، لنتناول أخيراً استعراضاً للإصلاحات المطلوبة.

وفي ما يلي أبرز النتائج والتوصيات التي يمكن استخلاصها:

النتائج

- تعاني الصناعة في الدول العربية حالة من الارتباط بالأسواق الدولية، والخضوع لشروطها السياسية والاقتصادية وأيضا لتقلباتها، وذلك نتيجة الاعتماد في توفير مستلزمات الإنتاج على الخارج، وضعف التمويل اللازم للمشروعات الصناعية، وضعف مطابقة المنتجات والسلع العربية للمواصفات العالمية.
- تواجه الصناعات التحويلية العربية كثيراً من التحديات، أهمها التحديات الخارجية التي تتمثل في التحولات المتسارعة في التكنولوجيا الصناعية، وفي أشكال العولمة الاقتصادية الجديدة والتي تنمو بشكل سريع.
- تشكل الصناعات التحويلية جزءاً أساسياً من النشاط المجتمعي والحياة الإنسانية، وفي الكثير من المجتمعات هي مقياس تقدمها، وفي البلدان العربية لا تزال هذه الصناعات لم تصل إلى المستوى المأمول، ولا تلبي معظم الاحتياجات من السلع والمنتجات الصناعية.
- يختلف أداء الدول العربية اختلافاً كبيراً مع أداء اقتصاديات الدول الناشئة الأخرى، والتي شهدت نمواً سريعاً خلال العقدين الماضيين خاصة للاستثمار الخاص والإنتاج الصناعي، بالإضافة إلى تنوع الصادرات المصنعة ذات المحتوى التكنولوجي الكثيف، بعكس الدول العربية.
- يعتبر تماثل هياكل الإنتاج في الدول العربية وتشابه منتجاتها أحد المعوقات الرئيسية لتطوير المبادلات التجارية البينية العربية، لأنها منتجات متنافسة فيما بينها، في حين أن الدول النفطية تعتمد إلى حد كبير على تصدير النفط، كما أن الهياكل الإدارية العربية تعيق عمليات التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً.

وبناء على هذه النتائج والظروف وضوء التحديات التي تواجه الصناعة العربية في ظل المتغيرات الدولية والتحديات الإقليمية الراهنة التي تمر بها المنطقة، تقترح الدراسة بعض التوصيات من أجل تنمية وتطوير الصناعة العربية، وهي:

التوصيات

- الاهتمام بوضع استراتيجية وطنية عربية للمحاكاة التكنولوجية في القطاع الصناعي، بما يساهم في تعزيز إنتاج بدائل تحل محل الواردات الرأسمالية والوسيطة، وذلك في إطار الضوابط العالمية لنقل التكنولوجيا والملكية الفكرية.
- تشجيع التعاون بين الدول العربية في مجال التحول الرقمي في الصناعة، سواء بين الأجهزة الرسمية أو الشركات الصناعية العربية، أو القطاع الخاص بالتعاون مع القطاع الحكومي، وذلك في إطار مشروعات رقمية صناعية مشتركة.
- بناء هياكل اقتصادية قادرة على تحقيق التحول الهيكلي والتنويع الذي يؤدي إلى استدامة النمو، حيث يمثل وجود قطاع إنتاجي متطور أحد أركان جودة البنية الهيكلية للاقتصاد العربي، وأحد أهم قاطرات النمو، ويعد دعامة للترابط والتشابك بين الأنشطة الاقتصادية على مستوى الدول العربية.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، وإنشاء مدن صناعية حديثة في كافة البلدان العربية، مع الاهتمام بالعناقيد الصناعية المتخصصة سواء الافتراضية عبر شبكات الانترنت أو المجمعة مكانياً وتعزيز دورها في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تنسيق البيئة التشريعية وتفعيل قوانين الحماية من الإغراق تجاه المنتجات الصناعية الأجنبية.
- إنشاء مراكز علمية متخصصة للبحث العلمي في مجالات الصناعة الدوائية والغذائية والحديد والصلب، وغيرها من القطاعات الصناعية المختلفة، وربط الجامعة بالصناعة وتطبيق البحوث من خلال شراكات مع القطاع الخاص والشركات، والسعي لتطبيق نماذج مدن المعرفة" في الدول العربية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- **د. أمير الرفاعي**، واقع وآفاق الصناعة العربية في ظل المتغيرات الدولية، المؤتمر الصناعي العربي الدولي القاهرة، 6-8 مايو 2018.
- **العطية، ماجدة**، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة، عمان، 2004.

- **د. سهير إبراهيم حاجم الهيتي**، الآليات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي، بيروت،2014.
- **على أحمد درج**، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد (3) المجلد (23)، 2015.
https://www.google.com/search?q=
- **د. فريد أحمد عبد العال**، أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (244)، معهد التخطيط القومي، 2013.
- **محمد جمال مظلوم**، " تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، بيروت 1997.
- **د. ماري لومي**، اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، بدون ذكر دار نشر، أبو ظبي، 2015.

التقارير والبحوث والدراسات

- **دائرة البحوث الاقتصادية** – الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، نحو إعادة الاعتبارات للصناعات التحويلية، كانون الثاني (يناير) 2016.
- **تقرير التنمية العربية** – التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الثالث، 2018.
- وزارة التجارة والصناعة المصرية، استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة 2016- 2020.
- البنك الدولي " تقرير مؤشرات التنمية الدولية 2017"
- **تقرير البعثة الصناعية** للاطلاع والاستفادة من التجربة السنغافورية في التنمية، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، آذار 2016.
- التقرير الاقتصادي العربي http://www.amf.org.ae/ar/content-20142014
- التقرير الاقتصادي العربي- الموحد 2016
http://www.amf.org.ae/ar/content2016
- التقرير الاقتصادي العربي- الموحد 2017
http://www.amf.org.ae/ar/content 2017

مواقع الانترنت

- القطاع الصناعي في العالم العربي: الفرص في مواجهة التحديات.
http://smeadvisorarabia.com
- التحديات التي تواجه الصناعة السعودية.
http://www.sidf.gov.sa/ar/IndustryinSaudiArabia/Pages/FutureC
-hallengesFacingSaudiIndustries.aspx

- إحصائيات إدارة المشروعات الصغيرة الأميركية (USSBA)، مجلة – American Economic Review على الموقع الالكتروني: www.aeaweb.org/aer
- ما هي الصناعات التحويلية،https://mawdoo3.com
- الصناعات التحويلية وأهميتها https://mqalaat.com

https://islamonline.net/20598

World Bank national accounts data, 2012

www.arabmed.de

https://www.arabgt.com

https://www.arabgt.com

https://www.google.com/search?q=

المراجع الأجنبية

- Brain Wilson ,The Small Business Hand Book ,Basill black well inc ,New York.USA. 1986,p101.

الهوامش:

1 ما هي الصناعات التحويلية. https://mawdoo3.com

2 الصناعات التحويلية وأهميتها. https://mqalaat.com

3 محمد جمال مظلوم، " تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الدراسات العربي–الأوروبي، بيروت 1997، ص 89.

4 د. أمير الرفاعي، واقع وآفاق الصناعة العربية في ظل المتغيرات الدولية، المؤتمر الصناعي العربي الدولي، القاهرة، 6–8 مايو 2018.

5 دائرة البحوث الاقتصادية– الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، نحو إعادة الاعتبارات للصناعات التحويلية، كانون الثاني (يناير) 2016.

6 راجع/ التقرير الاقتصادي العربي– الموحد 2016 http://www.amf.org.ae/ar/content2016

7 الملحق (2/4) والوارد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017م.

8 القطاع الصناعي في العالم العربي: الفرص في مواجهة التحديات. http://smeadvisorarabia.com

9 تقريرر التنمية العربية– التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الثالث، 2018.

10 دائرة البحوث الاقتصادية – الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، "نحو إعادة الاعتبار للصناعات التحويلية"، مرجع سابق.

11 دائرة البحوث الاقتصـــادية – الاتحاد العام لغرف التجارة والصـــناعة والزراعة للبلاد العربية، نحو إعادة الاعتبارات للصناعات التحويلية، مرجع سابق.

12 التحديات التي تواجه الصناعة السعودية.
http://www.sidf.gov.sa/ar/IndustryinSaudiArabia/Pages/FutureChallengesFacingSaudiIndustries.aspx.

13 د. سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي، بيروت،2014، ص 206.

14 د. ماري لومي، اتفاقية باريس بشان تغير المناخ، بدون ذكر دار نشر، أبو ظبي، 2015، ص 3.

15 الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة السبعون، البندان 15، 116 من جدول الأعمال، قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 أيلول/ سبتمبر 2015.

16 راجع/ التقرير الاقتصادي العربي– الموحد 2017. http://www.amf.org.ae/ar/content 2017

17 Brain Wilson ,The Small Business Hand Book ,Basill black well inc ,New York.USA. 1986,p101.

– إحصائيات إدارة المشروعات الصغيرة الأميركية (USSBA)، مجلة – American Economic Review على الموقع الالكتروني: www.aeaweb.org/aer

– أيضا: العطية، ماجدة، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة، عمان، 2004، ص 24.

18 راجع/ وزارة التجارة والصناعة المصرية، استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة 2016– 2020.

19 د. فريد أحمد عبد العال، أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (244)، معهد التخطيط القومي، 2013.

20 https://www.arabgt.com

21 على أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد (3) المجلد (23)، 2015. =https://www.google.com/search?q

22 https://islamonline.net/20598

23 د. فريد أحمد عبد العال، أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (244)، معهد التخطيط القومي، 2013.

24 د. فريد أحمد عبد العال، أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)، مرجع سابق.

25 راجع/ تقرير البعثة الصـــناعية للاطلاع والاســـتفادة من التجربة الســـنغافورية في التنمية، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، آذار 2016.

26 د. حامد عبيد حداد، التكامل الاقتصـادي والتنسـيق الصـناعي العربي دراسـة تحليلية، مجلة كلية الآداب، العدد 99.

27 خاطر إسـمهان، دور التكامل الاقتصـادي في تفعيل الاسـتثمار الأجنبي المباشـر دراسـة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2012– 2013.